

## الأبعاد السياسية والعسكرية للعلاقات السورية الروسية

\*د.لؤي صيوح

\*\*د.رامي لايقة

\*\*\*سامر كريم سكيف

(تاريخ الإيداع 11 / 4 / 2022. قُبِلَ للنشر في 21 / 6 / 2022)

### □ ملخص □

هدفت الدراسة إلى تحديد التوجهات للعلاقات السياسية السورية الروسية في ظل الظروف الراهنة، وبيان الأبعاد السياسية والعسكرية للعلاقات السياسية السورية الروسية، وبيان ملامحها قبل الحرب وحتى الآن. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في البحث، كما واعتمد الباحث على البيانات الثانوية المنشورة في الدراسات والابحاث العلمية والاكاديمية، والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية وعلى الأبحاث العلمية في هذا المجال.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان منها:

- 1- استمرار الدول المعادية للعلاقات السياسية السورية الروسية في فرضها أقصى أنواع العقوبات اللاشريعة والأخلاقية على كل القطاعات، وما تزال سورية وروسيا صامدة بفضل القيادة السياسية والإرادة الشعبية القوية.
- 2- الانسجام في الرؤى السياسية السورية الروسية حيال العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال تكريس مبدأ السيادة وعدم القبول بالتدخل الخارجي في الشأن الداخلي لأية دولة من الدول، وضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الاستراتيجية.

**الكلمات المفتاحية:** العلاقات السياسية، العلاقات السورية الروسية.

\* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.  
\*\* مدرس - في قسم الاقتصاد والتخطيط - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.  
\*\*\* طالب دراسات عليا (دكتوراه) في قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين.

## The political and military dimensions of Syrian-Russian relations

Dr. Loay Sayouh\*

Dr. Rami Layka\*\*

Sammer Skief\*\*\*

(Received 11 / 4 / 2022. Accepted 21 / 6 / 2022)

### □ ABSTRACT □

The study aimed to determine the directions of the Syrian-Russian political relations under the current circumstances, and to clarify the political and military dimensions of the Syrian-Russian political relations, and to show their features before the war and until now..

The descriptive analytical method and the historical method were relied on in the research, and the researcher relied on secondary data published in scientific and academic studies and research, and reports issued by international institutions and on scientific research in this field.

The study reached a number of results, including:

1-The countries hostile to the Syrian-Russian political relations continue to impose the harshest types of illegal and immoral sanctions on all sectors, and Syria and Russia are still steadfast thanks to the political leadership and the strong popular will.

2- Harmony in the Syrian-Russian political visions regarding international relations in recent times, through the consolidation of the principle of sovereignty and non-acceptance of external interference in the internal affairs of any country, and the necessity of adopting peaceful political settlements for conflicts in strategic areas.

**Keywords:** Political relations, Syrian-Russian relations.

---

\* . Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics – Tishreen University.

\*\* Lecturer, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics – Tishreen University, Lattakia, Syria.

\*\*\* . Postgraduate student, Department of Economics and Planing, Faculty of economics, Tishreen University, Syria.

## المقدمة:

كانت المنطقة العربية و خاصة سورية على الدوام، مركزاً لصراع الدول الكبرى، وقد تمددت إليها الحرب الباردة فور انقسام أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصل الصراع على سورية بين الشرق والغرب بعد قيام حلف بغداد في العام 1954، وظلت روسيا (في إطار الاتحاد السوفييتي السابق) في فترة الحرب الباردة الحليف الأول والمصدر الأساسي للمساعدات العسكرية والاقتصادية لعدة بلدان عربية وعلى رأسها سورية والعراق ومصر واليمن وليبيا، ولقد نسج الاتحاد السوفييتي السابق أمتن العلاقات مع الجمهورية العربية السورية، حتى انهيار الاتحاد السوفييتي السابق حيث شهدت هذه العلاقات تراجعاً ضئيلاً بعد انهياره، إلا أن هذه العلاقات عادت بقوة في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وخاصة بعد خسارة روسيا لكل من مصر في السبعينيات، واليمن في التسعينيات، وليبيا في بداية الألفية الثالثة، حيث أدركت روسيا ضرورة المحافظة على الوجود الاستراتيجي في سورية كوابدة لتواجدها الفاعل على مسرح العلاقات الدولية، حيث يمكن وصف العلاقات الروسية والسورية بالاستراتيجية والمصيرية مع اندلاع الحرب على سورية عام 2011.

## الدراسات السابقة:

وفيها يعرض الباحث أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة السياسية السورية الروسية كما يأتي:

### الدراسات العربية:

#### • دراسة (مالكي، 2015) وهي بعنوان:

(السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية).

مشكلة الدراسة وأهدافها: تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: كيف تعاملت روسيا في سياستها الخارجية مع الأزمة السورية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟، وعن هذا التساؤل تنفرع التساؤلات الفرعية الآتية:

- فيما تكمن محددات السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط؟

- ما هي أهم المقاربات الفكرية التي تدرس موضوع السياسة الخارجية؟

- فيما تكمن نظرة السياسة الخارجية الروسية للأزمة؟

هدفت الدراسة إلى معرفة المحددات الخارجية للسياسة الروسية في الشرق الأوسط، والتوصل إلى أهم المقاربات الفكرية التي تدرس موضوع السياسة الخارجية الروسية، كما هدفت إلى دراسة السياسة الخارجية الروسية فيما يخص الأزمة السورية.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان منها:

تعد روسيا من أهم الدول على الساحة الدولية وهذا لأنها تلعب دوراً رئيساً في مجلس الأمن وكذلك تسعى إلى أن تستعيد مناطق نفوذها، ونظراً لأن سورية تمثل حليف روسيا الوحيد خصوصاً في لعبة المصالح والصراع الذي حدث في سورية جعلها تتدخل في الأزمة.

#### • دراسة (الوصيف، 2019) وهي بعنوان:

(جيوبوليتيكا السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية: نحو فهم واقعية روسيا المشروطة).

مشكلة الدراسة وأهدافها: تمحورت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس: ما حدود تحكم العامل الجيوبوليتيكي في رسم خارطة توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية خلال فترتي حكم الرئيس "فلاديمير بوتين" الأولى

والثانية؟ وبناء على ذلك ما حدود القدرة التفسيرية للنظرية الواقعية / الواقعية المشروطة على بناء تفسير عقلائي تأسيسي متماسك لتلك التوجهات؟ وتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي: ما الجيوبوليتيكية؟ ما هي أهم إشكالاتها؟ لماذا نظرية جيوبوليتيكية معاصرة في القرن الحادي والعشرين؟ هل تنتهي الجيوبوليتيكية أزمة التنظير في العلاقات الدولية؟

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الخطاب الجيوبوليتيكي والنظرية الجيوبوليتيكية المعاصرة، ومن ثم فهم الدور المركزي للعامل الجيوبوليتيكي كأهم محدد في توجيه السياسة الخارجية الروسية، كم هدفت إلى إثبات أو نفي السلوك الروسي الخارجي تجاه المنطقة العربية خاصة من خلال دور روسيا في الحرب على سورية.

**منهجية الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمهج الوصفي.

**نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان منها:

- يعد القرن الحادي والعشرين قرن الجيوبوليتيكية بامتياز، ولا يمنع ذلك من القول بأن انتعاش القصة الرمزية للنظرية الجيوبوليتيكية المعاصرة يكاد ينهي بصورة بنائية التفكير بالاقتراب المتعدد الأوجه لدى أغلب النماذج المعرفية لحقل العلاقات الدولية، بل يستمر النقاش لكن دون جدوى، فالنظرية الجيوبوليتيكية المعاصرة طيف فكري متجدد يحنق جزئياً أغلب الرؤى والاقترابات.

- النظرية الجيوبوليتيكية المعاصرة وأغلب الخطابات الجيوبوليتيكية العالمية الكبرى، تنتقل الجغرافيا من الجغرافيا الفيزيائية (المادية) إلى الجغرافيا السياسية ثم إلى الجيوسياسية، ومنه فإنها تفقد مقولة "نهاية الجغرافيا" وتستبدلها بمقولة: "بداية الجيوسياسية" ..

- إلى حد ما يعكس خطاب الأوراسية الجديدة الجيوبوليتيكي القائم على التفسيرات الأثنوجينيتيكية وأفكار الفلسفة العضوية، أغلب قناعات النخبة السياسية الروسية تجاه أغلب المواقع الحيوية في العالم، رغم تعدد ميول ورؤى هذه الأخيرة، وتأتي المنطقة العربية كأحد تلك المواقع التي أضحت تتحدد وتضبط مصالح روسيا الاتحادية الحيوية من خلالها.

### الدراسات الأجنبية:

• دراسة (Stepanova, 2016) وهي بعنوان:

**(Russia in the Middle East: Back to a "Grand Strategy" or Enforcing Multilateralism).**

العنوان باللغة العربية: (روسيا في الشرق الأوسط: الرجوع إلى الاستراتيجية الموسعة أو التعددية القطبية).

مشكلة الدراسة:

تلخصت مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

- كيف يتم تبرير هذه التوقعات؟

- هل حقيقة أن روسيا تفوقت على الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط؟

- هل ينظر إلى مشاركة روسيا على أنها مجرد سلسلة من الخطوات المخصصة المقاسة التي تتطوي على الارتجال، وبشكل رئيسي في السعي وراء أهداف تكتيكية فعالة، في غياب أي استراتيجية إقليمية شاملة طويلة الأجل؟ أم أننا نتعامل مع شيء لا يقع تحت أي من الفئتين؟

**نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان منها:

إن التحول في سياسة روسيا بشأن الشرق الأوسط، والذي أكد عليه دورها في سورية، لا يشير إلى "استراتيجية كبرى" على طراز القرن العشرين، ولا انتهازية أو مغامرات محضة. في الواقع، ولكن يمثل مجموعة من الخطوط التوجيهية الشاملة لسياسة روسيا الخارجية ككل، وخاصة على المستوى العالمي.

كما إن الادعاء بأن روسيا قد طورت أو تفكر في أي "استراتيجية كبرى" موجهة بشكل خاص إلى الشرق الأوسط وتركز عليه على هذا النحو ليست سابقة لأوانها ببساطة، ولكنها تبدو غير كافية. بالنسبة لروسيا، فإن الشرق الأوسط منطقة تمر بأزمة، ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم الاستقرار الشديد والصراعات المتعددة.

وكل ذلك يمثل إثبات لتحقيق أهداف أوسع للسياسة الخارجية، معظمها خارج المنطقة. وكما يتضح من حالة سورية، فإن هذا يعني درجة من عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، ولكن بالكاد يمثل استراتيجية إقليمية "كبرى".

إن العمل الفردي لروسيا في أسوأ منطقة نزاع في المنطقة كان من المفترض أن يعمل كوسيلة لفرض تعددية أكثر شمولاً وضمن مكان أكثر ملاءمة لموسكو واتخاذ القرارات المتعددة الأطراف في المنطقة وخارجها.

وقد يساعد أيضا في تعزيز التعاون الدولي بشأن العراق واليمن وحتى ليبيا، ويساهم إلى حد ما في الجهود المبذولة لتخفيف حدة التوتر بين المنافسين الرئيسيين في المنطقة - المملكة العربية السعودية وإيران.

#### • دراسة (Włodkowska - Bagan, 2018) وهي بعنوان:

(Syria in Russia's Foreign Policy in the 21St Century).

العنوان باللغة العربية: (سورية ضمن السياسة الخارجية الروسية في القرن 21).

مشكلة الدراسة: سعت روسيا منذ منتصف التسعينات إلى استعادة دورها المحوري في الشرق الأوسط والذي كانت تلعبه أثناء وجود الاتحاد السوفييتي السابق، وظهر ذلك بوضوح منذ بداية الأزمة السورية التي ظهرت فيها روسيا كحليف قوي واستراتيجي إلى جانب الحكومة في الجمهورية العربية السورية، ووصل هذا الدعم إلى مرحلة الدعم العسكري المباشر، ومن هنا تظهر مشكلة هذه الدراسة في تحليل الأسباب والمصالح الروسية في سورية وفي دعم الدولة السورية.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان منها:

التأكيد على أهمية الدور الروسي في دعم الدولة السورية، كما أكدت على أهمية الموقف الروسي في فتح الباب أمام روسيا الاتحادية إلى تعزيز دورها في الشرق الأوسط لا سيما في سورية وإيران، كما توصلت الدراسة إلى تحسين العلاقات الروسية التركية ولا سيما بعد الموقف التركي واعتذار الرئيس التركي عن اسقاط الطائرة الروسية في الشمال السوري، كما أن ازدياد موجات اللاجئين السوريين إلى أوروبا أضعفت التضامن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وزاد شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية المدعومة من روسيا مثل الجبهة القومية في فرنسا. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض كثافة الأنشطة الروسية بعد سحب جزء من القوة الجوية الروسية في سورية خلق انطباع عن حياد روسيا في الصراع والاهتمام بالاستقرار، وساعد على تجنب الاتهام من تأجيج موجة الهجرة إلى أوروبا.

المراجعة النقدية: تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث تناولها لجانب من العلاقات الروسية السورية، وتشابه البعض منها معها من حيث بيئة التطبيق، كما أن الباحث درس العلاقات السياسية السورية الروسية، بشكل مختلف عما درسه الباحثون السابقون. وكان الاختلاف الرئيس للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، من حيث

محاولة بيان واقع العلاقات السياسية على فترة زمنية طويلة، وقد اختار الباحث هذه العلاقة نظراً لدور روسيا المحوري في المنطقة وسورية بشكل خاص، حيث أنّ هذه الدراسة لم ترد في أي من الدراسات السابقة.

### مشكلة البحث:

في ظل الحرب على سورية لا بدّ وأن يتبادر إلى الذهن تساؤلات عن الأوضاع السياسيّة التي تسود المنطقة، وذلك بعد سلسلة الأحداث التي تتالت عليها، فمن المعلوم أن سورية تقع تحت محط أنظار الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وبعض الدول العربيّة الموالية لها، وكان من المنتظر محاربتها بعد أفغانستان والعراق، وبعد تدمير ليبيا، ولهذا رسمت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الخطط السياسيّة في المنطقة لبعض الوقت، حيث كانت غاياتهم تغيير السياسة السورية، لأن سورية، على غرار الدول النامية لم يتوقف سعيها لبناء علاقات سياسية كفؤة وفعالة مع الدول العظمى في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة الاندماج السياسي مع الدول العالمية، حيث عملت على تهيئة المناخ المناسب من خلال إقامة مجموعة من العلاقات الدولية وتقديم كافة التسهيلات لتوطيد أواصر التعاون والعمل المشترك ومن هذه الدول روسيا، وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتمحور في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أهم التوجهات الحديثة للعلاقات السياسية السورية الروسية في ظل الظروف الراهنة؟

وتتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي ملامح العلاقات السياسية السورية الروسية قبل الحرب على سورية؟

- ما هي ملامح العلاقات السياسية السورية الروسية بعد الحرب على سورية؟

- ما هي الأبعاد السياسية والعسكرية للعلاقات السورية الروسية؟

### أهمية البحث وأهدافه السياسية:

تكمن أهمية البحث في كون العلاقات الدولية تعد من بين وسائل ترسيخ التعاون السياسي والتي تمثل ضرورة تفترضها التطورات الحالية على المستويات المحلية والعالمية، وازدياد وتعاضم نفوذ معظم الدول، وتعد سورية من بين الدول الطامحة لتوطيد علاقاتها مع الدول العظمى، لذا فإن بيان التوجهات الحديثة السورية الروسية الدولية سيسهم في تقييم التجربة وتشجيع الحكومة السورية على معالجة مواطن الخلل والضعف في تكوين علاقات دولية مع الدول الأخرى سياسياً.

يهدف البحث بشكل أساسي إلى:

1- بيان ملامح العلاقات السياسية السورية الروسية قبل الحرب على سورية.

2- بيان ملامح العلاقات السياسية السورية الروسية بعد الحرب على سورية.

3- بيان البعد السياسي والعسكري للعلاقات السورية الروسية في ظل الظروف الراهنة.

### منهجية البحث:

تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في البحث، كما واعتمد الباحث على البيانات الثانوية المنشورة في الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية، والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية وعلى الأبحاث العلمية في هذا المجال.

**حدود البحث :**

زمانية: فترة ما قبل الحرب على سورية حتى عام 2020، ومكانية: سورية وروسيا.

**الجانب النظري:****العلاقات السياسية السورية السوفييتية قبل انهيار الاتحاد السوفييتي السابق:**

كان افتتاح القنصلية الروسية في دمشق أواخر القرن الثامن عشر نقطة انطلاق للعلاقات الرسمية بين روسيا وسورية، وبعد مرور مائة عام قامت روسيا بفتح قنصلية لها في محافظة اللاذقية، حيث تميّزت العلاقات الروسية السورية خلال العقود السابقة بقدر كبير من الثبات والاستقرار، حتى أنّ الكثير يصنف هذه العلاقة في إطار التحالف الاستراتيجي، وبعد انهيار الحكم القيصري في روسيا واندلاع ثورة البلاشفة عام 1917 وظهر الاتحاد السوفييتي السابق، الذي تبنى سياسة خارجية تقوم على العزلة الدفاعية وعدم الاشتراك في فعاليات خارجية تشغل الدولة عن نشاطها وخطتها الداخلية، وتزامن ذلك مع خضوع أغلب الدول العربية للاستعمار الغربي الذي كان يسيطر على إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات بين الاتحاد السوفييتي السابق وهذه الدول (جعودي وعزوق، دون سنة نشر، ص83)، ولكنّ أنظار الاتحاد السوفييتي السابق كانت تتجه نحو الوطن العربي، وكان تبني النظام الشيوعي الجديد لمرسوم السلام ورفضه الدبلوماسية السرية هو عريون صداقة مع العرب، حيث كشف الاتحاد السوفييتي السابق كافة الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها روسيا القيصرية مع الدول الغربية، ومن أهم هذه المعاهدات والاتفاقيات، معاهدة سايس-بيكو عام 1916، والتي كشفتها الاتحاد السوفييتي السابق عام 1917 والتي نصت على تقسيم أراضي الوطن العربي فيما بينها، ولعلّ الاتحاد السوفييتي السابق سعى لتفجير الثورة في المنطقة العربية عن طريق فضحها لخطط الاستعمار، حيث إنّ هذا الأمر لقي آذاناً صاغية في المنطقة العربية، مستفيدين من دعم الاتحاد السوفييتي السابق لأي حركات ثورية في العالم، مثلما حدث في سورية عام 1919، فقد تضمّنت وثائق " الوحدة العربية " أنّ العرب يعتبرون لينين وزملائه وثورته قوة جبارة قادرة على تحرير الشرق من الظلم الأوروبي، كما ان الاتحاد السوفييتي السابق أعلن في عام 1923 أنه لا يعترف بما يسمى الانتداب في سورية وفلسطين، وكذلك خاطب المؤتمر الأول لشعوب الشرق في باكو عام 1920 الذي انعقد في الاتحاد السوفييتي السابق السابق ودعي إليه ممثلون عن الشعوب العربية في محاولة للتحرير من أجل طرد الاستعمار، وقد خاطبت الدعوة فلاحي سورية والعالم العربي، كالتالي " يا فلاحي سورية والبلدان العربية لقد وعدكم الفرنسيون والإنجليز بالاستقلال، ولكن جيوشهم احتلت أرضكم وفرضت قوانينها عليكم، وأنتم بعدما تحررت من السلطان التركي أصبحت عبيداً لحكومات باريس ولندن، والفرق بين حكمها وحكم السلطان أنّها تشدد عليكم الخناق أكثر فأكثر وأنتم تعلمون ذلك"، وكان على أثره صدور بيان من بعض الوطنيين السوريين في عام 1920 جاء فيه " إنّ سعادة واستقرار كلّ العالم إنّما يعتمدان على اتحاد كل المسلمين مع البلاشفة " ، واستمر اهتمام الاتحاد السوفييتي السابق بالشأن السوري في تلك الفترة، حيث كانت الثورة السورية عام 1925 محور اهتمام للسوفييت، وفترة الثلاثينات والأربعينات تنامي الوعي الوطني العربي بشكل كبير وشكل في سورية تكتل باسم الكتلة الوطنية، دخل في مفاوضات طويلة مع الانتداب الفرنسي، أدت، بالنهاية إلى تسلمه السلطة في عام 1944 (عبد الغفار، 2015، ص96)، أقام الاتحاد السوفييتي السابق علاقات دبلوماسية مع سورية في عام 1944، وكان من أول الدول التي اعترفت باستقلال سورية، كما أعلن رفضه تفوق نفوذ أي دولة أوروبية في سورية فكان هدف الاتحاد السوفييتي السابق من ذلك الإعلان هو معارضة سياسة مناطق النفوذ، وقد كان موقف الاتحاد السوفييتي السابق من ضرب فرنسا لدمشق والمدن السورية الأخرى بالطائرات في عام 1945 م أن بعث

برسالة للحكومة الفرنسية احتجَّ فيها على هذا القصف، كما اقترح على الدول الكبرى المتحالفة اتخاذ التدابير اللازمة لوقف العمليات الحربية في سورية وحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية، وقد انعكس هذا الموقف السوفياتي بشكل إيجابي على علاقتها مع سورية ولم يقف الأمر إلى هذا الحد، بل سعى بقوة إلى إدراج سورية في قائمة الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، على الرغم من المعارضة الغربية الشديدة، و بما أن الاتحاد السوفياتي السابق عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، قام بدعم المطلب السوري بسحب القوات الفرنسية منها في عام 1946 الأمر الذي تم فعلاً في ذات العام، وهكذا استمرت العلاقة ما بين الدولتين بالتطور والاستمرارية (مدني، 2004، ص 203-205).

بالنسبة للاتحاد السوفياتي كانت سورية أكثر أهمية من أي بلد عربي آخر حيث إنَّ موقع سورية على البحر المتوسط لا يقدم للاتحاد السوفياتي موطئ قدم في الشرق الأوسط وقلب العالم العربي فقط، و لكن ميناء على ساحل البحر المتوسط ينقذ السفن الروسية من السفر طول طريق العودة عبر المضائق التي تسيطر عليها تركيا إلى موانئها الشرقية على البحر الأسود، كما وقَّعت سورية مع الاتحاد السوفياتي السابق اتفاقية في عام 1954م هي الأولى من العديد من الاتفاقيات لشراء المنتجات المدنية والعسكرية، كما عرض الاتحاد السوفياتي السابق على سورية مساعدتها في بناء محطات الطاقة الكهرومائية ومشاريع الرِّي الأمر الذي سيساعد الاتحاد السوفياتي السابق لتأكيد دوره كقوى عظمى من خلال استعراض تطور اقتصاده وتكنولوجيته العسكرية في مناطق نامية من العالم (Bartz, 2016, P: 2)، وازدادت هذه العلاقة اتساعاً ومثانة بعد وصول الرئيس حافظ الأسد للسلطة في سورية عام 1970، وقد ساعد في ذلك حادثة مهمة جداً، وهي طرد السوفييت من مصر في السبعينات من القرن الماضي، إبان حكم الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، حيث إنَّ هذه الحادثة دفعت القادة السوفييت إلى ترسيخ علاقتها بالدول التي أثبتت استمرارها في العلاقات الاستراتيجية معها، وكانت كل من سورية والعراق من أقوى الدُول المطروحة في المنطقة العربية، مما أدى إلى تدفق السلاح الروسي إلى الدولتين، إضافة إلى الدعم السوفياتي الكبير لسورية سواء سياسياً في المحافل الدولية، أو عسكرياً عن طريق مدِّ سورية بشتى أنواع الأسلحة، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي ودعم البنية التحتية السورية، مما أثر إيجابياً على سورية ومكانتها وأهميتها في المنطقة في مجالات الطاقة والتعدين والرِّي، كما أنشأ مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفياتي في ميناء طرطوس (مدني، 2004، ص 205-296)، وحافظ الاتحاد السوفياتي السابق على علاقات تشبه التحالف ما بين الدولتين.

كان المظهر الأساسي للحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، هو الصراع العربي - الصهيوني، وخاصة في فترة الستينات وأوائل السبعينات وكانت سورية عملياً من أهم دول المنطقة في معادلة الصراع العربي - الصهيوني حيث إن سورية لها أرض يحتلها الكيان الصهيوني منذ عام 1976، واستمرت سورية في معادلة الصراع العربي - الصهيوني، واستمر أيضاً الدعم السوفياتي المقدم إلى سورية، سياسياً، اقتصادياً، وعسكرياً، بحجم يوازي ومضاد للدعم الأمريكي اللامحدود للكيان الصهيوني، حيث شكل هذا الدعم، وخاصة العسكري منه لسورية تحدياً كبيراً للكيان الصهيوني والغرب (الشرقاوي، 2019، ص 41)، أما على الصعيد الاقتصادي، فإنَّ الاتحاد السوفياتي السابق قد نفذ في سورية ما يزيد عن 60 مشروعاً ما بين الستينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ومن أهم هذه المشاريع هو سدُّ الفرات والذي أنشأته سورية عام 1966 بموجب قرض من الاتحاد السوفياتي السابق بمبلغ 120 مليون روبل، وهو من أهم المشاريع المائية الكهربائية في سورية، بالإضافة إلى عدد كبير من المصانع لإنتاج الحديد والصلب والألمنيوم والمواد الغذائية وغيرها، وإنشاء خطوط سكك حديدية يزيد طولها عن 150 كم، تربط بين مناطق الانتاج الزراعي والموانئ، وغيرها من اتفاقيات التعاون التجاري بين الطرفين (عبد الغفار، 2015، ص 102)، وكذلك



تم توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي عام 1972، حيث قام الاتحاد السوفيتي السابق بتمويل مشاريع النفط، مما ساهم في اكتشاف حقول النفط في شمال شرقي سورية، وقام بإنشاء خطوط أنابيب لنقل المشتقات النفطية، ومعتمداً للأسمدة الكيميائية، وهذه المساعدات السوفيتية أدت إلى توفير ما نسبته 22% من الطاقة الكهربائية، و27% من النفط، وري مساحة 70 ألف هكتار من الأراضي الزراعية (حمد، 2015، ص149).

### العلاقات السياسية السورية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق:

بقيت العلاقات المتميزة بين الطرفين طيلة فترة حكم الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن في أوائل التسعينات انهار الاتحاد السوفيتي السابق، ودخلت روسيا في دوامة من الأزمات الداخلية والخارجية على كافة المستويات، السياسية والعسكرية والاقتصادية، لذلك تميزت هذه الفترة ببرود عام في العلاقات ما بين سورية وروسيا، وتغير النظام العالمي حيث أصبح العالم أحادي القطبية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم بمجريات الأمور في العالم، واستمر الأمر حتى بداية القرن الحالي، عندما تغيرت القيادة الروسية، وأنتخب الرئيس فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا في العام 2000، كان من أولويات القيادة الروسية الجديدة تدارك الضعف الروسي الداخلي والخارجي، حيث إنّه خلال فترة تعافي الاتحاد الروسي من تبعات انهيار الاتحاد السوفيتي السابق كانت الولايات المتحدة قد فرضت متغيرات كبيرة في المنطقة العربية والاسلامية، وأحدثت تطورات إقليمية كبيرة في هذه المنطقة، فقد احتلت العراق في عام 2003، وكانت تهدد كل من إيران و سورية بالحرب وتغيير أنظمتها، وفرضت الولايات المتحدة وجودها بالقوة في العراق، ومن جهة أخرى امتد الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو إلى مناطق قريبة جغرافياً من جنوب روسيا، بل تمثل هذه المناطق المجال الحيوي لروسيا، أي أن السياسة الأمريكية والأوروبية، تجاه المنطقة العربية وشرق أوروبا كانت بمثابة خنق جيوسياسي لروسيا، لذا فإن روسيا اختارت أن تخرق هذا الجدار الذي فرضته الولايات المتحدة في منطقة تهتم بها الولايات المتحدة وهي المنطقة العربية، وقد اختارت روسيا أن تكون هذه الثغرة هي سورية، حيث إنّ الأرضية جاهزة لإحياء علاقات الصداقة والتحالف، وهو الاختيار الصحيح والمنطقي بحكم التاريخ المشترك بين الطرفين وبسبب خروج العراق من المعادلة في عام 2003، وكان تصريح الرئيس الروسي بوتين الشهير " إنّ روسيا أظهرت الكثير من نقاط الضعف، وأن الوقت قد حان لإظهار نقاط القوة"، هو إشارة إلى أن روسيا بدأت تلم شملها، وتتنظر نحو مصالحها الاستراتيجية خاصة في مجالها الحيوي في شرق أوروبا والمنطقة العربية والاسلامية (الشرقاوي، دون سنة نشر، ص42)، وكان من ضمن سياسات بوتين تقوية دور روسيا في منطقة الشرق الأوسط لتقوم بدور فعال حيث تحتفظ روسيا بعلاقات قوية مع دول الشرق الأوسط، ومن ثمّ تحول بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات وروسيا في مبادراتها حاولت بكل الطرق أن تتجنب الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية (يعقوب، 2016، ص29). بعد توقف الدعم المقدم لسورية في تسعينات القرن العشرين في عهدي الرئيسين (غورباتشوف، ويلتسن) بسبب ظروف التفكك التي مرّ بها الاتحاد السوفيتي السابق، عادت العلاقات في عهد الرئيس فلاديمير بوتين لتشهد تطوراً ملحوظاً وخاصة في عام 2005، لدرجة أنّ روسيا وافقت أن تبيع سورية أنظمة صواريخ أرض- جو دفاعية متقدمة على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وشكل هذا التقارب السوري- الروسي تهديداً لعلاقات روسيا مع الكيان الصهيوني، حيث تعرضت روسيا لسياسة الخنق الاستراتيجي في المنطقة العربية وفي شرق أوروبا كما سبق ذكره، خاصة في أوكرانيا عن طريق ظهور أحزاب مؤيدة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وظهر معارضة للحكم الأوكراني الحليف لروسيا حينها، لذلك كان من الضروري أن تبعث روسيا برسالة إلى الغرب أنها قادرة على كسر هذه السياسة، وأن على الولايات المتحدة و الغرب بشكل عام أن يعيدوا سياستهم تجاه روسيا، ولذلك اصرت روسيا على

اتمام الصفقة مع سورية، وأبدت استعدادها لفتح باب الصفقات العسكرية مع دول عربية أخرى، واستثمرت سورية هذا التوجه الروسي، فهي أيضاً بحاجة لروسيا كمظلة دولية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي لطالما هدّدت سورية، وكذلك سورية تحتاج روسيا في مجال التسلح لأنها تواجه العديد من الأخطار العسكرية، خاصة من الكيان الصهيوني الذي تحتل أرض الجولان السوري، و تعتدي على سورية عسكرياً، لذلك سورية بحاجة لأسلحة روسية تستطيع من خلالها أن تحمي نفسها (عبد الغفار، 2015، ص99)، وتمت في نفس السنة 2005 وأثناء زيارة الرئيس بشار الأسد إلى موسكو التوقيع على عدة اتفاقيات سياسية واقتصادية بين الجانبين، والتوصل إلى حالة من التنسيق والتفاهم المشترك بين الطرفين في الأمور الإقليمية والدولية، بحيث نتج عن تلك الزيارة توقيع وثيقة الإعلان المشترك عام 2005 حول مواصلة تعميق علاقات الصداقة والتعاون، وكذلك حل أزمة الديون السورية، التي حصلت بسبب الأسلحة السوفييتية التي كانت تصل سورية عبر القاعدة البحرية الروسية في طرطوس مما أدى إلى تراكم الديون على سورية والتي بلغت في عام 1992 أكثر من 13 مليار دولار حيث تم تسويتها وبموجبها تم شطب أكثر من 70% من الديون ليتبقى مبلغ وقدره 2.11 مليار دولار، تقوم سورية بتسديدها على شكل صادرات وعقود شركات (عبد الله، 2006، ص19).

إن الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا عام 2008، شكّلت دفعاً كبيراً للعلاقات بين البلدين حيث شهدت هذه الزيارة توقيع معاهدات وصفقات كبيرة، وكانت السمة الأساسية لهذه الفترة هي التنسيق المشترك والحرص على تطوير العلاقات بين البلدين بشتى المجالات، وفي عام 2010 زار الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف سورية، وهدفت هذه الزيارة إلى رفع التعاون الاستراتيجي بين البلدين وتوحيد الرؤى بما يخص القضايا الإقليمية والدولية. ليس خفي أن سورية كذلك دعمت الموقف الروسي في كثير من القضايا، ومن أهمها تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008، وتعتبر من الدول القلائل التي أيدت وبشكل علني هذه العملية حيث كانت ثاني دولة بعد بلاروسيا التي عبرت عن دعم الحكومة الروسية في أزمتها مع جورجيا، مما تسبب في انتقادات للموقف السوري من الولايات المتحدة الأمريكية، فعبرت سورية أن هناك معلومات مضللة في هذه الأزمة حيث إن جورجيا هي التي بدأت في دعم سياسات الغرب في عزل و محاصرة روسيا، وروسيا هي التي يجب أن تلوم الغرب على هذا الأفعال (Kuri, 2010, P: 190).

### تداعيات الحرب على العلاقات السورية الروسية:

إن الحضور المكثف لروسيا في الحرب على سورية مثل اختبار لحدود تأثيرها في الساحة الدولية كقوة دولية مهمة لا يمكن تجاهلها بأي شكل من الأشكال، وإن طريقة تفاعلها مع الوضع السوري يمثل خلاصة رؤية وإدراك القادة الروس للوضع الإقليمي والدولي، وما قد ينجم عنه من مخاطر و تهديدات قد تطال الأمن الروسي، و ما تشكله سورية من موقع جيوسراتيجي ذو أهمية خاصة لروسيا، حيث إنَّها آخر منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، وإنَّ خسارتها تعني خسارة روسيا لمصالحها إلى الأبد، فالموقف الروسي من الحرب على سورية ينبع من منظور استراتيجي قائم على التوازنات الجيوسراتيجية، وذلك بسبب استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي القائمة على تطويق روسيا، فتوسع حلف الأطلسي في دول الاتحاد السوفيتي السابق ستواجهه روسيا بشكل طبيعي بتمدد النفوذ الروسي في دول غرب آسيا حيث تشكل كل من سورية و إيران دول ارتكاز لها هناك (عبد الفتاح وناصر، 2014، ص4-6).

ونتيجة لذلك كان القرار الروسي بتقديم شتى أشكال الدعم الياسي والدبلوماسي، والعسكري والاقتصادي لسورية، ومساعدتها في مواجهة التدخلات الخارجية سواء كانت اقليمية أو دولية.

**- البعد السياسي للعلاقات السورية الروسية:**

شكل الحضور الروسي في مجريات الحرب على سورية وبجميع تفاصيلها منعطفاً مهماً في السلوك السياسي الخارجي لروسيا الاتحادية، بعد غيابها عن التأثير في المجريات الدولية لمدة من الزمن نتيجة لانشغالها في ترتيب الوضع الداخلي لروسيا واستكمال بناء مقوماته الاقتصادية والعسكرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق (شنيب، 2019، ص2).

وتعد المشاركة الروسية في الحرب على الإرهاب في سورية تحدّ طويل الأمد للغرب بعد أن تراجعت مكانتها العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث قدمت الحرب على سورية فرصة للاتحاد الروسي لاستعادة مكانته السابقة في الشؤون الدولية، وكشفت روسيا العيوب الكبيرة في عقيدة التدخل الغربية منذ انتهاء الحرب الباردة لا سيما في منطقة الشرق الأوسط الذي أصبح منطقة نفوذ استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وأنّ الحضور الروسي في الحرب السورية هو أكثر من مجرد رد فعل على التهديد الإرهابي والتدخلات الغربية، بل سمحت الحرب على سورية لروسيا الخروج من عزلتها الجغرافية وإبراز نفوذها في المنطقة، يؤكد ذلك أن التدخل العسكري كان مصحوباً بنشاط دبلوماسي روسي مكثف في مجلس الأمن والمحافل الدولية (Didier, 2017, P: 6-7)، الأمر الذي اعتبره الكثير من المحللين بداية العودة القوية للدور الروسي في النظام الدولي، وقد عكس هذا الموقف تأييداً سياسياً وشعبياً كبيراً في الأوساط الروسية ويؤكد رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف صحة الموقف الروسي بالقول "أعتقد أن روسيا تنتهج موقفاً يمكن أن نسميه بأنه الموقف الوحيد الصحيح في هذه الأوضاع فلو كنت رئيساً للحكومة حالياً أو وزيراً للخارجية لكنت اتخذت الموقف نفسه " ويضيف " موقفاً أخلاقياً وهو المحافظة على حياة الملايين من الناس وكذلك الاهتمام باستقرار منطقة مهمة واسعة وهذا هو الموقف الوحيد الممكن في مثل هذه الأوضاع". تريد روسيا أن يصبح النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب وأن تكون هي أحد أقطابه، وذلك بتعزيز اتخاذ القرارات متعددة الإطارات تحت مظلة القانون الدولي، والتركيز بشكل خاص على لعب دور أساسي في الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دولية عموماً ومجلس الأمن خصوصاً فبعد امتناع روسيا والصين عن التصويت في مجلس الأمن على قرار فرض حظر جوي على ليبيا، دعمت الولايات المتحدة وحلف الناتو نشاط المعارضة الليبية التي استطاعت في نهاية المطاف الإطاحة بحكومة القذافي وتشكيل حكومة جديدة، وهو ما عكسه قول وزير الخارجية الروسي لافروف في عام 2012 بأن "روسيا ستقوم بكل ما في وسعها للحيلولة دون تكرار سيناريو ليبيا في سورية" (العقاب، 2017، ص34).

أمّا البعد الإقليمي لسياسة روسيا تجاه سورية فيرتبط بوجه خاص بالتداعيات التي ستخلفها الحرب على سورية والتي ترى فيها نخب السياسة الخارجية الروسية أنّها حرب كونية بسبب الدعم الخارجي بالأموال والسلاح الذي تلقته الفصائل الإرهابية المسلحة في سورية، وذكرت وزارة الخارجية الروسية في عام 2011 "إنّ سورية هي أحد الدعائم الرئيسية التي تقوم عليها منطقة الشرق الأوسط وإنّ زعزعة الاستقرار فيها سيكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها"، وسيؤدي انهيار الحكومة السورية إلى امتداد قوس عدم الاستقرار من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي وستدخل المنطقة في فوضى العنف الطائفي وما سيخلفه من انتشار المتطرفين والإرهابيين، أما النتيجة الإقليمية الثانية التي سيخلفها انهيار الحكومة السورية بالنسبة لروسيا هو أنّه سيزيد من عزلة روسيا وسيؤدي إلى تغيير خارطة الجيوسياسية بحيث تعود بالفائدة على الولايات المتحدة والفواعل الإقليمية الرئيسية التابعة لها (مسعودي، 2019، ص34-35).

قامت الولايات المتحدة بحشد المجتمع الدولي ضد روسيا والصين في الأمم المتحدة من أجل شن حرب مباشرة على سورية ولكن تم إحباط التصويت على شن حرب على سورية من خلال الفيتو الروسي والصيني، وتحزّب العالم حول سورية بين القطب الشرقي بقيادة روسيا والصين وإيران وبعض دول أمريكا اللاتينية في مواجهة القطب الغربي بقيادة أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية. وعدت روسيا القضية السورية هي أهم معركة لها في البحر المتوسط لأنّه بخروجها من هذه المياه فإنّها تكون قد غادرت الشرق الأوسط كلّ بعد أن خرجت من ليبيا والعراق، وبثبت هذا تحرك الأساطيل والاستعراض بالقوة البحرية من خلال تواجد الأسطول الروسي أمام الساحل السوري وتواجد الأسطول السادس الأمريكي وبعض سفن الأسطول الفرنسي والبريطاني في عرض المتوسط وأمام السواحل الليبية، وقد هدأت المعركة العسكرية بعد الاتفاق بين القطبين على نزع السلاح الكيماوي في سورية في لقاء جنيف (مالكي، 2015، ص61).

سعت روسيا بكافة الطرق الدبلوماسية وبشكل مستمر، للوصول إلى حلّ لإنهاء الحرب على سورية، فرحبت بحزمة الإصلاحات التي أقرتها القيادة السورية، ودعت إلى إعطاء الدولة السورية الوقت الكافي لتطبيق هذه الإصلاحات، حيث اعتبرت سورية الوسيط الروسي وسيطاً نزيهاً ويسعى للتوصل إلى حلول (عبد الغفار، 2015، ص104).

ويمكن تلخيص الأسس التي شكلت مفتاح السياسة الروسية للتدخل في الحرب على سورية على النحو

الآتي:

1- إنّ روسيا تجد في سورية شريك استراتيجي موثوق في صراعها وتنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في المنطقة العربية، وهي الدولة العربية الوحيدة التي سمحت بإقامة قاعدة روسية على أراضيها، لذلك تهدف روسيا من دعم الدولة السورية على الحفاظ على مكانتها ودورها في الشرق الأوسط و منطقة القوقاز من خلال احتواء المناطق التي تشكل تحدي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والنااتو، والتي تشكل مناطق حيوية لأمنها القومي، و بالتالي ستحافظ على علاقات وطيدة مع سورية، وستنشط العلاقات الاقتصادية و السياسية و العسكرية، وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف عندما قال " إنّ سورية تعد من أهم دول الشرق الأوسط وإنّ ما يفعله الغرب لزعة الاستقرار فيها سيؤدي إلى عواقب وخيمة، فروسيا تجد في سورية حجر الزاوية في أمن واستقرار الشرق الأوسط وإنّ نشر الفوضى فيها سيؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع في الدول المجاورة، الأمر الذي سيشكل تهديداً حقيقياً للأمن الإقليمي الروسي".

2- تدرك روسيا أنّ تشكيل نظام حليف للولايات المتحدة في سورية، هو مقدمة لتنفيذ هذا الأمر على إيران، مما يشكل خسارة استراتيجية كبرى لروسيا، حيث ستفقد حلفائها في منطقة الشرق الأوسط مما سيؤثر على تطلعات روسيا في لعب دور كقوة كبرى في التوازنات الإقليمية والدولية، بل إنّ ما يجري سيؤدي إلى فرض عزلة دبلوماسية على روسيا وتحجيم دورها في حال السيطرة على كل من سورية وإيران (أبو مصطفى، 2015، ص128).

3- العمل ضمن المجال الدولي لمنع الولايات المتحدة وحلفائها من التدخل الخارجي في سورية، و تجريد أي تدخل خارجي من شرعيته، و منع تكرار المشهد الليبي في سورية، حيث إنّ روسيا شعرت بخداع كبير من الغرب فالقرار الدولي كان بهدف تشكيل منطقة حظر جوي على الأجواء الليبية بهدف توفير الحماية للمدنيين أي كان هدف القرار إنسانياً، و لكن دول التحالف استخدمت القرار للتدخل العسكري في ليبيا وإسقاط النظام الليبي بالقوة والتدخل في إرادة الشعب الليبي، وهذا ما يتعارض مع مبادئ الاتحاد الروسي الذي يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول

(Nassan, 2018, P: 28)، حيث اعتبر الرئيس بوتين أنّ الامتناع عن التصويت ضد قرار الحظر الجوي في ليبيا هو خطأ استراتيجي ارتكبه روسيا بالسماح بالتدخل الغربي في ليبيا وهو استمرار للطعنات السابقة التي تلقته روسيا من الغرب (أبكاس، 2020، ص34).

4- خشية روسيا من تزايد نشاط الحركات الإسلامية المتطرفة، و خصوصاً بعد تقديم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لتيارات الإسلام السياسي في العالم العربي للوصول إلى السلطة، وهذا يمكن أن ينعكس على حالة من التوتر في أقاليمها الإسلامية ولروسيا تجربة مريرة في كل من أفغانستان و الشيشان (أبو مصطفى، 2015، ص128)، فجوار روسيا المباشر في جنوب القوقاز ووسط آسيا يتواجد فيها عدد من الدول التي من المحتمل تكرار نفس سيناريو وصول التيارات المتشددة إلى الحكم، بالإضافة إلى وجود ما يقارب 20 مليون مسلم روسي في منطقة القوقاز، وهي المنطقة التي واجهت فيها روسيا حربيين أهليتين ولا تزال تحارب فيها ما يسمى بإمارة القوقاز التي تحصل حسب التقارير الاستخباراتية الروسية على دعمها من عدة كيانات في البلدان العربية (فتحي وعبيد، 2016، ص83-84)، وترتبط بعلاقات مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي ويشارك العديد من المتطرفين الاسلاميين من دول الاتحاد الروسي في القتال إلى جانب (داعش) الارهابي في سورية، والذي له خطط خاصة بشأن القوقاز الروسي في المستقبل، والتي يمكن أن تتطور إلى رعاية مباشرة لأنشطة الإسلاميين المتشددين على الأراضي الروسية، لذلك كان أحد أهداف السياسة الروسية اتجاه الحرب السورية وقف انتشار التطرف الديني والمقاتلون الأجانب من الشرق الأوسط باتجاه روسيا (Ermolaeva, 2016, P: 58-60).

انطلاقاً من هذه الأسس رفضت روسيا مشروع قرار في مجلس الأمن، واستخدمت مع الصين حق الفيتو لإحباط عدة قرارات من شأنها فرض التدخل الخارجي في سورية وهي:

1- الفيتو الأول في 2011/10/4: حيث رفضت كل من روسيا والصين مشروع قرار في مجلس الأمن، لأنّه يعد أداة للتدخل في الشؤون الداخلية السورية، ويفرض عقوبات فقط ولا يشجع أي تسوية سلمية بين الأطراف المعنية.

2- الفيتو الثاني في 2012/2/4: حيث رفضت كل من روسيا والصين مشروع قرار عربي غربي يتبنى خطة العمل العربية، التي أقرها مجلس وزراء الخارجية العرب.

3- الفيتو الثالث في 2012/7/19: ضد مشروع قرار يضع خطة كوفي أنان تحت فقرات من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز التدخل العسكري ويفرض عقوبات.

4- الفيتو الرابع في 2014/5/22: كذلك استخدمت روسيا والصين حق النقض في التصويت على مشروع قرار فرنسي في مجلس الأمن يدعو إلى إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث اعتبرته روسيا تحضير لتدخل عسكري في سورية.

5- الفيتو الخامس في 2016/10/8 : استخدمت روسيا حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار فرنسي اسباني يطالب بحظر جوي فوق مدينة حلب ووقف لإطلاق النار، و في نفس الجلسة قدّم المندوب الروسي مشروع قرار ينص على الدعوة إلى تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار في حلب و التركيز على اتفاق هدنة والترحيب بمبادرة المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا الداعية إلى خروج مقاتلي جبهة فتح الشام (النصرة الإرهابية سابقاً) من أحياء حلب الشرقية وفصل قوات ما سموه المعارضة المعتدلة عن جبهة فتح الشام باعتبارها مصنفة إرهابية، ولكنّ هذا المشروع أخفق في الحصول على تأييد الأصوات المطلوبة لاعتماده وهو موافقة تسعة أصوات مع عدم استخدام أي من الدول الدائمة العضوية لحق النقض.

6- الفيتو السادس في 2016/12/5: كان فيتو روسي صيني مشترك ضد مشروع قرار مصري اسباني نيوزيلاندي في مجلس الأمن يطالب بهدنة سبعة أيام في حلب وإنهاء القتال في أنحاء سورية، وحقيقة الأمر أن مشروع القرار وكما وصفه مندوب سورية الدائم في مجلس الأمن الدكتور بشار الجعفري هو قرار هدنة من أجل نجدة المجموعات الإرهابية المسلحة.

7- الفيتو السابع في 2017/2/28: كان كذلك فيتو روسي صيني مشترك ضد مشروع قرار فرنسي بريطاني يفرض عقوبات على قادة عسكريين سوريين للاشتباه بأنهم استخدموا أسلحة كيميائية، وحظر إمداد سورية بالمواد الكيميائية، حيث اعتبر الروس ان هذه المزاعم لم يجري التحقق منها وأن هذا القرار سيكون له أثر سلبي على محادثات جنيف (ديهية ومحفوظ، 2017، ص262).

8- الفيتو الثامن في 2017/4/12: حيث استخدمت روسيا الفيتو ضد مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية ينص على تجديد التفويض للجنة المشتركة من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حيث انتقد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف نص المشروع الأمريكي ووصفه بأنه غير مقبول على الإطلاق حيث أن القرار يمدد للجنة دون تغيير أي من النشاطات الحالية للآلية التي تنتهك معاهدة الأسلحة الكيماوية، وقدمت روسيا في نفس الجلسة مشروع قرار يمدد مهمة الخبراء الدوليين الذين يحققون في استخدام أسلحة كيماوية في سورية مع تعديل التفويض الممنوح للمحققين وهو ما رفضته الدول الغربية حيث لم يحصل المشروع إلا على أربعة أصوات فلم يتم اعتماده.

9- الفيتو التاسع في 2017/10/24: كان هذا الفيتو الروسي ضد مشروع قرار أمريكي ينص على تمديد عمل لجنة التحقيق المشتركة لمدة سنة وكانت روسيا ترغب في مناقشة تقرير اللجنة قبل التصويت على تمديد مهمة اللجنة حيث أكد مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن أن بلاده على استعداد للموافقة على تمديد مهام اللجنة ولكن بعد الاستماع للتقرير.

10- الفيتو العاشر في 2017/11/16: حيث استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع قرار أمريكي أيضا حول تمديد مهمة الآلية المشتركة للتحقيق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية حيث شككت روسيا بأسلوب عمل الآلية المشتركة وترى أنها أداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وطالبت روسيا بتمديد عمل الآلية لسنة أشهر إضافية على أن يشمل التمديد إرسال الآلية المشتركة فريق خاص بها يأخذ عينات من عين المكان، وصرح مندوب سورية الدائم في مجلس الأمن الدكتور بشار الجعفري أن روسيا أنقذت مجلس الأمن اليوم من التلاعب بالآليات أممية وحافظت على نزاهة أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

11- الفيتو الحادي عشر في 2017/11/17: حيث رفضت روسيا مشروع قرار ياباني يمدد بموجبه مدة 30 يوماً مهمة الخبراء الدوليين الذين يحققون في استخدام الأسلحة الكيميائية، وكذلك كان الرفض الروسي لأن مشروع القرار يتبنى مشروع القرار السابق دون ادخال التعديل الذي طالبت به روسيا حول طبيعة التفويض الممنوح للمحققين، وإعادة النظر في مهمات لجنة التحقيق وتشكيلتها قبل الموافقة على تمديد فترة تفويضها.

12- الفيتو الثاني عشر في 2018/4/10 : استخدم روسيا الفيتو ضد مشروع قرار امريكي يدين بأشد العبارات الاستخدام المزعوم للسلاح الكيميائي في سورية و يطالب بالوصول الآمن ودون تأخير إلى أي مواقع تعتبرها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذات صلة بالموضوع، حيث صوتت روسيا ضد المشروع الأمريكي وقال مندوب

روسيا فاسيلي نيبينزيا إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية طرحت مشروع قرارها للتصويت وهي تعلم أنه سيقابل بفيتو ليكون ذريعة للقيام بعمل عسكري ضد سورية، و طرحت روسيا بنفس الجلسة مشروعاً يسعى إلى إنشاء آلية أممية مستقلة للتحقيق بهدف ملء الفراغ الذي تركه عدم تجديد مهلة آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ولكنَّ مشروع القرار الروسي لم يعتمد أيضاً بسبب عدم حصوله على عدد الأصوات اللازم حيث لم يصوت له غير خمسة أعضاء بينما كان يحتاج إلى تسعة.

13- الفيتو الثالث عشر في 2019/9/19: استخدمت كل من روسيا والصين الفيتو ضد مشروع قرار تقدمت به كل من الكويت وبلجيكا وألمانيا وهو الفيتو الثالث عشر لروسيا والسابع للصين وينص القرار على وقف الأعمال القتالية في إدلب، حيث اعتبر السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا أن الهدف من طرح مشروع القرار هو إنقاذ الجماعات الإرهابية المتواجدين في إدلب قبل أن تلحق الدولة السورية الهزيمة بهم.

14- الفيتو الرابع عشر في 2019/12/20: استخدمت كل من روسيا والصين الفيتو - وهو الفيتو الرابع عشر لروسيا والثامن للصين خلال الحرب السورية- ضد مشروع قرار قدمته ألمانيا وبلجيكا والكويت وينص على تمديد دخول المساعدات من الأمم المتحدة عبر ثلاث نقاط حدودية إلى أربعة ملايين سوري لمدة عام، وقال المندوب الصيني لدى الأمم المتحدة إنَّ لديه تحفظات على تلك الآلية التي يجب أن تحترم وحدة أراضي سورية وأن يتم تقييمها في الوقت المناسب ويجب تعديل التفويض الذي تعمل بموجبه، وفي المقابل طرحت روسيا مشروع قرار بديل للتصويت ينص على دخول المساعدات من خلال معبرين فقط ولكن القرار لم يعتمد لأنَّه لم يحصل إلا على موافقة خمسة أعضاء من مجلس الأمن.

15- الفيتو الخامس عشر في 2020/7/7: استخدمت كل من روسيا والصين الفيتو - وهو الفيتو الخامس عشر لروسيا والتاسع للصين خلال الحرب على سورية- ضد مشروع قرار ألماني بلجيكي ينص على تمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية لمدة عام عبر نقطتي دخول حدوديتين ووضح كل من المندوب الصيني والمندوب الروسي أنَّ إيصال المساعدات عبر الحدود يخرق السيادة السورية وإنَّ المساعدات يجب أن تمر عبر الحكومة السورية.

16- الفيتو السادس عشر في 2020/7/10: استخدمت كل من روسيا والصين الفيتو - وهو الفيتو السادس عشر لروسيا و العاشر للصين خلال الحرب السورية - ضد مشروع قرار بلجيكي ألماني ينص على تمديد دخول المساعدات عبر معبرين حدوديين تركيبين لمدة عام و قال ديمتري بوليانسكي نائب المندوب الروسي في الأمم المتحدة إنَّ روسيا تؤيد دوماً ادخال مساعدات إنسانية إلى سورية مع الاحترام الكامل لسيادة البلاد و وحدة أراضيها وبالتنسيق مع حكومتها الشرعية ولا ينبغي تسييس هذه القضية، وفي اليوم التالي تم اعتماد مشروع قرار ادخال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر معبر واحد ولمدة عام (موقع إلكتروني لمجلس الأمن الدولي، 2021/4/4)، ويفسر الاستخدام المتكرر للفيتو الروسي والصيني في مجلس الأمن إلى أنَّ مشاريع القرارات الأممية المطروحة كانت دوماً منحازة وتحمل الحكومة السورية مسؤولية العنف، ولا يوجد توازن في الطلب من جميع الأطراف وقف العنف، ولا تحمّل الجماعات الإرهابية المسلحة مسؤولية العنف رغم أنَّها هي من تمارس العنف ضد المدنيين ومؤسسات الدولة، وإن الجماعات الإرهابية المسلحة تحصل على دعم وتأييد خارجي بهدف تحقيق أهداف خارجية ولا تهتم بمصير المدنيين السوريين (أبو مصطفى، 2015، ص127)، فلذلك قدمت روسيا والصين درعاً دبلوماسياً باستخدام حق النقض ضد مشاريع القرارات في مجلس الأمن الدولي في محاولة منها لتحذير المجتمع الدولي من تكرار خدعة التدخل الإنساني

كما حصل في ليبيا والذي أدى إلى حرب لم تنته إلى الآن، بل إن الوضع في ليبيا ليس أفضل مما كان عليه في السابق، حيث أصبحت ليبيا بعد تدخل الناتو دولة تفتقر إلى المؤسسات السياسية والأمنية الأساسية بالإضافة إلى تراجع كبير في الوضع الاقتصادي، وكذلك رغبة روسيا في أن تكون جزءاً فاعلاً في الصراع العالمي وتعيد دورها في العالم كقوى عظمى من خلال عدم السماح بتغيير الأنظمة في الدول ذات السيادة عن طريق التدخل العسكري الخارجي (Raksorn, 2015, P: 49-54)، ورغم تركيز روسيا على دورها في مجلس الأمن لأن قراراته ذات طبيعة إلزامية تتدرج ضمن بنود الفصل السابع، إلا أنها عملت وبجهد كبير على احباط أي قرار صادر عن مؤسسات الأمم المتحدة رغم أنها غير ملزمة، حيث قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن سورية الصادر في 2012/8/3 والذي أدى إلى منع شرعنة التدخل العسكري الخارجي في سورية، وهذا بحد ذاته يعد انتصاراً للدبلوماسية الروسية وعودة قوية لدورها في المحافل الدولية لم تشهده الساحة الدولية منذ الحرب الباردة (بسيوني، 2016، ص45).

كان لروسيا دور فعال، بعيداً عن دورها في مجلس الأمن والأمم المتحدة، في استضافة مفاوضات بين ممثلي الحكومة السورية وما سمي بالمعارضة في موسكو، كما طرحت مبادرة لعقد مؤتمر دولي من أجل سورية تحت رعاية الأمم المتحدة، مع مشاركة الفاعلين الإقليميين المؤثرين مثل إيران وقطر والسعودية و لبنان والأردن والعراق وتركيا، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، ونتيجة هذه المساعي دعت الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع القوى الإقليمية و الدولية، حيث اجتمعت مجموعة العمل الدولية حول سورية في جنيف بدعوة من مبعوث الأمم المتحدة، وشارك في الاجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة لعضوية في مجلس الأمن الدولي الصين وفرنسا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى تركيا ووزراء خارجية العراق والكويت وقطر وأميين عام جامعة الدول العربية، وأميين عام الأمم المتحدة بان كي مون، ومسؤولو الشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون.

دعمت روسيا، خطة المبعوث الأممي والعربي كوفي أنان لسورية، وبعده الأخضر الابراهيمي، من بعده ستيفان ديمستورا، وطرحت فكرة عدم استثناء أي لاعب إقليمي في المؤتمرات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة بما يتعلق بسورية، عكس استثناء الولايات المتحدة لإيران من أي مؤتمر متعلق بسورية، مع أنها لاعب مؤثر في مجريات الأمور، لهذا فإن روسيا لم تشارك فيما يسمى مؤتمر أصدقاء سورية، لأنه لا يسعى للوصول إلى حل سياسي( الشرفاوي، دون سنة نشر، ص48).

يمكن القول أن روسيا كانت تبدي اهتماماً كبيراً بمنطقة الشرق الأوسط، ولا يزال هذا الاهتمام حتى الوقت الراهن، ونتيجة العلاقات الجيدة بين روسيا وسورية عبر الزمن، وسعي روسيا في الحفاظ على موطئ قدم في المياه الدافئة، ومقاومة الهيمنة الغربية على الشرق الأوسط، والعمل على إلغاء الأحادية القطبية والتفرد الأمريكي بالقرارات الدولية، وخوفاً من انتقال التطرف إلى بلادها، اندفعت روسيا بقوة للمشاركة في منع سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة على مزيد من المناطق الهامة ومساندة الجيش العربي السوري على استرجاع بعض المناطق التي سيطرت عليها هذه الجماعات، وبالتالي منع انهيار الاقتصاد السوري بعد أن تضرر قسم كبير من القطاعات الاقتصادية نتيجة الحرب الشرسة على سورية.



**- البعد العسكري للعلاقات السورية الروسية :**

إنَّ الموقف العسكري الروسي في الحرب على سورية ليس بجديد إذ يمتد في العمق التاريخي للعلاقات الروسية السورية ففي عام 1958 وقف الاتحاد السوفيتي الى جانب سورية بعد أن هددتها تركيا باجتياح اراضيها إذ ردَّ الأمين العام للحزب الشيوعي ( نيكيتا خروشوف ) على شعار هيئة الاركان التركية للزحف نحو حلب بنكتة (سنرسلكم جميعا الى حلب) ، وهددت موسكو جدياً بتدخل عسكري إذا ما حاولت أنقرة مدفوعة من واشنطن تنفيذ تهديداتها، وأكَّدت موسكو في مناسبات عدة لاحقة أنَّ سيادة الحليف السوري الإقليمية والسياسية هي أحد الخطوط الحمر في التوازن في الشرق والغرب. وعلى هذا الأساس فإنَّ الإرث التاريخي وما يحمله من تطلعات للقادة الروس على لعب دور عالمي أكبر وحرصهم على حماية المصالح الحيوية لروسيا الاتحادية في المحافظة على استمرارها بالوصول الى منفذ استراتيجي في البحر المتوسط والابقاء على تواجدها في قاعدة طرطوس البحرية قد شكلت حوافز مهمة في الاندفاع العسكري بكل قوة للسيطرة على المشهد العسكري (البياتي، 2020)، حيث يشكل ميناء طرطوس السورية الميناء الوحيد الذي يمكن للبحرية الروسية استخدامه على البحر المتوسط ولأنَّ معظم الشواطئ الروسية متجمدة لمدة ستة شهور في السنة الأمر الذي يجعل من الضروري وجود ميناء عسكري لتزويد السفن الروسية بالوقود، وبالتالي سهولة الوصول إلى البحر المتوسط و البحر الأحمر والمحيط الأطلسي (صيوح والعبود، 2019، ص6)، فهي موطن القدم الوحيد لروسيا في المياه الدافئة و قاعدة التموين الوحيدة في البحر المتوسط، و هي السبيل إلى مواجهة التنافس الغربي و خاصة بعد تهديد أوكرانيا بطرد الأسطول الروسي من قاعدته في سيفاستوبول والتي هي مسار الأسطول الروسي في اتجاهه إلى البحر المتوسط، وقد صرح الأدميرال الروسي إدوارد بالنتين في 2008 " إنه من المفيد جداً أن يكون لروسيا مرفأ في البحر المتوسط تتوقف فيه القطع البحرية الروسية بدلاً من العودة إلى قواعدها في البحر الأسود كلما انتهت من دورياتها في البحر المتوسط" (أبو مصطفى، 2015، ص123-124)، وكنتيجة منطقية لهذه الأسباب صادق الرئيس بوتين في عام 2015م على العقيدة البحرية العسكرية الجديدة والتي نصت على ضمان وجود عسكري بحري دائم لروسيا في البحر المتوسط، من أجل تعزيز موقعها الاستراتيجي، وكقوة كبرى تحتاج روسيا إلى منافذ حيوية وأمنة على المياه الدافئة والبحار والمحيطات، حيث لا يمكن وضع تصور لقوى كبرى دون اسطول قوي و قوة بحرية كبيرة، مما يكفل الانفتاح الاقتصادي والتجاري على العالم، وعليه فإنَّ الوصول للمياه الدافئة ذو أهمية استراتيجية كبيرة لروسيا(كاظم ومهدي، 2018، ص572)، وعبر عن ذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارته لمقر قيادة القوات المسلحة الروسية بقوله " إنَّ لروسيا مصالح في منطقة البحر المتوسط فهي منطقة استراتيجية مهمة ترتبط بضمن الأمن القومي لروسيا الاتحادية، ولذلك تنوي روسيا خلق الظروف الملائمة لمرابط سفنها الحربية في البحر المتوسط"(فتحي وعبيد، 2016، ص81)، كما هدفت روسيا من وجودها في سورية إلى إنشاء منظومة أمنية إقليمية تؤمن مصالح روسيا الاتحادية ، حيث إنَّ الحرب الباردة لم تتوقف إنما انتقلت من العلن إلى الخفاء، حيث تسعى روسيا لإنشاء منظومة أمنية تؤمن وجودها على الساحل الشرقي للبحر المتوسط و عززت هذا الوجود من خلال منظومة دفاع جوي متطورة، و وتشير بعض التقارير إلى وجود خطة روسية بعيدة الأمد لنشر شبكتها الصاروخية من إيران إلى بغداد إلى دمشق حتى بيروت، و بالتالي السيطرة على أجواء المنطقة بهدف تحقيق التوازن مع نشر الولايات المتحدة الأمريكية لقواعد الصواريخ و المقاتلات في الاتحاد الأوروبي، وإضعاف الطوق الذي فرض عليها من حلف الناتو (شاهر، 2018، ص102).

إن إدراك الرئيس الروسي بوتين أنّ ما حدث من تطورات في المنطقة العربية الذي طال بعض الأنظمة العربية بدءاً بتونس ومصر وليبيا وما حدث في سورية من صراع دموي إنّما هو نتيجة التدخل الغربي وبخاصة الولايات المتحدة لزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط . وإن ما حصل في ليبيا عام 2011 ، ونتيجة عدم استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار الأممي من قبل مجلس الأمن الذي يؤيد إقامة منطقة حظر جوي فوق ليبيا، قد أدّى الى تمكين قوات الناتو من التدخل وتغيير نظام الحكم في ليبيا في نهاية المطاف، وهذا ما شكل سابقة جعلت روسيا مصممة على أن لا يتكرر ابداً (البياتي، 2020)، حيث وجدت روسيا أنّ قوات التحالف الدولي التي هاجمت ليبيا من خلال القرار مجلس الأمن رقم 1973، قد تجاوزت التفويض الممنوح من الأمم المتحدة وعملت على تحقيق أهداف سياسية وأحدثت تغييرات جيواستراتيجية بغية تحقيق مصالحها، حيث أجازت الدول الغربية لنفسها استخدام القوة العسكرية من أجل قلب نظام القذافي بالقوة تحقيقاً لمصالح ومكاسب اقتصادية استراتيجية، وإنّ تطبيق هذا الأمر على دول أخرى سيؤدي إلى تشكيل حالة من الفوضى في نظام العلاقات الدولية (أبو مصطفى، 2015، ص127)، وعندما اختار الغرب و حلفائه الإقليميين (المجموعات الإرهابية)، ودعم الحل العسكري ضد الدولة السورية، انتقدت روسيا التدخل الخارجي في الشأن السوري خاصة في موضوع التسليح، و رأت فيه زعزعة لاستقرار المنطقة، بل اعتبرته عدواناً غربياً مبطناً ضد سورية، و لعلّ الدعم الخارجي هو ما زاد من تصلب الموقف الروسي في تقديم كل الدعم للدولة السورية في مواجهة المجموعات الإرهابية، حيث صرح إيغور كوروتشينكو وهو رئيس المجلس الاجتماعي بوزارة الدفاع الروسية "إنّ استخدام القوة ضد الآلاف من المقاتلين المدربين و المسلحين، بمساعدة الولايات المتحدة و الغرب بالإضافة إلى دول عربية و تركيا والتي تهدف إلى إسقاط السلطة السورية الشرعية، هو أمر مبرر و شرعي"، واستمرت روسيا بتوريد السلاح لسورية بموجب العقود السابقة، وأكدت أنّ السلاح المقدم لسورية هو سلاح دفاعي الذي يؤهلها لصدّ العدوان الخارجي، وأكدت أنّها تعمل ضمن القانون الدولي في هذا المجال، على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب و حلفائهما الذين ينتهكون القانون الدولي بتزويد المسلحين بمختلف أنواع الأسلحة (عبد الغفار، 2105، ص105)، وانطلاقاً من رؤية روسيا و التزامها بمفهوم النظام الدولي لعام 1945 الذي أكدّ على مبدأ مفهوم سيادة الدول على قضاياها الداخلية، فقد رأت روسيا أنّ طريقة تغيير الأنظمة بالقوة والتي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية غير قانوني وغير مسؤول وربما يستهدف موسكو بعد ذلك (البياتي، 2020).

شرعت روسيا في تقديم الدعم العسكري لسورية، في 30 أيلول 2015، بعد طلب من الدولة السورية، و موافقة مجلس الدوما في الاتحاد الروسي على تفويض الرئيس الروسي استخدام القوات الروسية خارج أراضي الوطن، و زجت بقواتها العسكرية وخاصة الجوية منها في مسرح الحرب، حفاظاً على وجودهم هنالك، وكذلك نتيجة المصالح الاستراتيجية (الشرقاوي، دون سنة نشر، ص60)، وقد كان العامل الأكبر في دفع روسيا للتدخل في سورية هو تزايد نفوذ الجماعات المتطرفة، والخشية من أن يسفر انتصار هذه الجماعات إلى قيام سلوك مماثل في آسيا الوسطى و القوقاز الروسي، حيث عانت روسيا كثيراً في حربيها مع المتطرفين في الشيشان ولا يزال التطرف في القوقاز يشكل مشكلة كبيرة لروسيا، كما اكتشف روسيا أكثر من 49 مجموعة إرهابية في مناطق مختلفة من روسيا والتي كان هدفها الرئيسي هو تأجيج النزعات الانفصالية في المناطق الإسلامية في روسيا، كما أنّ السلطات الروسية تعتقد أنّ دوكو عمروف، زعيم الإمارة الإسلامية في القوقاز، يتم تمويله من بعض المصادر الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن حوالي خمسة آلاف مقاتل من التنظيمات الإرهابية في سورية، قد قدموا من مناطق الشيشان و داغستان و جمهوريات في آسيا الوسطى كانت منضوية تحت الاتحاد السوفييتي السابق سابقاً، مما يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الروسي في

حال ارتداد هذه الموجة إلى الأراضي الروسية، ولقد أتى التدخل العسكري الروسي مفاجئاً بالحجم والكيف، حيث يتمركز القسم الأكبر من العسكريين الروسين في قاعدة حميميم شمال غرب سورية، إضافة إلى المستشارين العسكريين الذين يقدمون المساعدة للجيشين الروسي والسوري، ومجموعات من الشرطة العسكرية الروسية التي تنتشر لحفظ الأمن داخل بعض القرى المحررة، و حوالي ألف من القوات الخاصة الروسية (الشرقاوي، دون سنة نشر، ص60)، حيث استخدمت القوات الروسية الأسلحة المتطورة بشتى أنواعها في سياق رغبتها في تجريب أسلحتها الحديثة والترويج لها وبعثت برسائل داخلية وخارجية حول قوة الجيش والأساطيل الروسية، وهذا ما أعلنه (يوري بوريسوف) نائب وزير الدفاع الروسي بأنّ الدول الأجنبية اصطفت في طابور لشراء الطائرات الروسية التي أظهرت قدرتها في سورية مثل طائرات سوخوي (34) والقاذفات الاستراتيجية من نوع توبوليف (22) و توبوليف (160) إضافة إلى الصواريخ الباليستية التي وصل مداها إلى حوالي 5000 كم، ومنذ بداية الحرب السورية أرسلت روسيا حاملة الطائرات "الأميرال كوزنتسوف" مع الطراد موسكفا بمهام عسكرية قبالة الشواطئ السورية بالإضافة إلى المدمرة المضادة للغواصات "الأميرال تشابانينكو" و ثلاث سفن برمائية من ميناء سيفيرومورسك في بحر بارنتس إلى ميناء طرطوس، كما استخدمت غواصاتها عدة مرات في قصف مواقع للإرهابيين داخل الأراضي السورية، ولا ريب فان استخدام روسيا للأسلحة الحديثة والمتطورة والتي تم نشرها على الأراضي السورية قد أحدثت قلقاً كبيراً ومخاوف كبيرة لدى الكيان الصهيوني والتحالف الدولي وبخاصة منظومات الدفاع الجوي المتطورة، فحسب تقارير غربية فإنّ روسيا أقدمت على نشر منظومات دفاع جوي متطورة في منطقة طرطوس واللاذقية تضم صواريخ مضادة للطائرات من طراز SA-15 و طراز SA-22 ، وهي منظومات متطورة جدا بمقدورها تهديد نشاط سلاح الجو للكيان الصهيوني، إضافة إلى ذلك فإن روسيا أرسلت (28) طائرة حربية متطورة من طراز سوخوي 30 وهي طائرات مخصصة للمعارك الجوية وللحفاظ على التفوق الجوي، كما أنّ قيام روسيا بنشر بطاريات صواريخ دفاع جوي من طراز S300 و S400 على الأراضي السورية بعد حادثة اسقاط الطائرة الروسية من قبل المقاتلات التركية في الرابع والعشرون من تشرين الثاني 2015، قد شكل الدرع الحامي للسماء السورية وهذا ما أجبر طيران التحالف الدولي وطيران الكيان الصهيوني بالتنسيق مع روسيا لفض الاشتباك (البياتي، 2020).

الواقع أنّ روسيا باستخدامها للأسلحة المتطورة وتدخلها العسكري الحاسم في المعارك على الأراضي السورية قد قلبت معادلة الصراع السوري، بوصفها لاعباً رئيسياً على الساحة العالمية ويقول في ذلك ديمتري غورينورغ الباحث في مركز ديفيس في جامعة هارفارد للدراسات الروسية والأوروبية والآسيوية " لقد اعتقدنا جميعاً أنّ الروس لا يمكنهم العمل بهذه الطريقة خارج حدودهم - لقد فوجئ الجميع" (البياتي، 2020).

يمكن القول إن استخدام روسيا للأسلحة المتطورة وتدخلها العسكري الحاسم الى جانب الجيش العربي السوري في المعارك على الأراضي السورية قد قلبت الموازين، بوصفها لاعباً رئيسياً على الساحة العالمية، وبالتالي فإن التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، ساهم وبشكل فعال في القضاء على أعداد كبيرة من المسلحين وتدمير مراكز وقواعد ومعسكرات المنظمات الإرهابية وتدمير مخازن أسلحتها، وحقق لروسيا مصالح أمنية وعسكرية هامة، وأعاد لها دور القطب الدولي المؤثر في مجريات الأحداث الدولية.

**الاستنتاجات :**

- من خلال الاطلاع على الدراسات والابحاث السابقة استنتج الباحث انه يمكن تلخيص الاستنتاجات بالآتي:
- 1- استمرار الدول المعادية للعلاقات السياسية السورية الروسية في فرضها أقسى أنواع العقوبات التشريعية والأخلاقية على كل القطاعات، وما تزال سورية وروسيا صامدة بفضل القيادة السياسية والإرادة الشعبية القوية.
  - 2- الانسجام في الرؤى السياسية السورية الروسية حيال العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال تكريس مبدأ السيادة وعدم القبول بالتدخل الخارجي في الشأن الداخلي لأية دولة من الدول، وضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الاستراتيجية.
  - 3- إن التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، ساهم وبشكل فعّال في القضاء على أعداد كبيرة من المسلحين وتدمير مراكز وقواعد ومعسكرات المنظمات الإرهابية وتدمير مخازن أسلحتها، وحقق لروسيا مصالح أمنية وعسكرية هامة، وأعاد لروسيا دور القطب الدولي المؤثر في مجريات الأحداث الدولية.

**التوصيات:**

يقترح الباحث الآتي:

- 1- ضرورة دعم التحولات السياسية الروسية والسورية، والعلاقات المتشابكة بين البلدين واتفاقهما على العديد من النقاط الاستراتيجية، بالشكل الذي يجعل من مواقف البلدين فاتحة عهد جديد في العلاقات الدولية تدخل بها الانتقال من حقبة التفرد القطبي الذي ساد مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة إلى مرحلة التعدد القطبي.
- 2- ضرورة تحسين العلاقات المشتركة السورية الروسية في المرحلة القادمة من خلال إيجاد الفرص التي تجعلها تتطور بقوة إلى المستوى العالمي، من خلال أن يكون لها دور هام في عملية إعادة الإعمار خلال المرحلة المقبلة في سورية، وأن يكون لها دور هام في التنمية الاقتصادية لكل من البلدين، لذا يجب إعداد الأراضية اللازمة لتوطيد تلك العلاقة، وتقديم التسهيلات المواتية لها.
- 3- ضرورة اعتماد المنطلقات السياسية لعلاقة الطرفين في سورية وروسيا على سياسة واقعية متحررة من المخاوف القائمة على القيم، ومعتمدة في نفس الوقت على القوة الهادفة إلى تعزيز الأمن وتحقيق المصلحة.
- 4- ضرورة أن يكون التقارب والتعاون السياسي الروسي/السوري في هو تقارب تكتيكي يقوم على أهداف مشتركة متبادلة، وأن يُشكّل تحالفاً راسخاً يستند إلى رؤية ثابتة بعيدة المدى، قائم على الثقة بحيث يثق كل طرف بالطرف الآخر بحيث يكون سُلّم الأولويات متوافق مع سلم أولويات الطرف الآخر.

## المراجع:

### المراجع العربية:

1. أبكاس، الحسن أحمد. *الحرب على سورية: الفاعلون والتفاعلات*. مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، العدد الخامس، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020، ص34
2. أبو مصطفى، سهام فتحي سليمان. *الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية*. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص128
3. بسيوني، شدى محمد إبراهيم. *السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية*. المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص45.
4. البياتي، عارف محمد خلف. *التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية -مجلة الكتاب للعلوم الانسانية المجلد 3- العدد 4 - العراق - 2020، ص13.*
5. جعودي، كاتية؛ عزوق، سليمة. *الاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط*. رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية، دون سنة نشر، ص83.
6. حمد، صلاح الدين. *أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية - سورية انموذجا - أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق كلية الاقتصاد - 2015.*
7. دهبية، رابيا؛ محفوظ، أكلي. *دور استراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط سورية انموذجا*. رسالة ماجستير علوم سياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص262
8. شاهر، إسماعيل شاهر. *تجليات الحرب على سورية - كتاب -نشر اتحاد الكتاب العرب- 2018- ص102*
9. الشرفاوي، إبراهيم. *العلاقات الروسية السورية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي*. رسالة دبلوم الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، والإدارية والاقتصادية، دون سنة نشر.
10. شنيب، علي أحمد إبراهيم. *الدور الروسي تجاه الأزمة السورية*. المجلد (10)، العدد (3)، 2019، ص2.
11. صيوح، لوي محمد؛ العبود، ذو الفقار علي. *العامل الاقتصادي في الحرب على سورية بين عامي 2011-2016*، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، السلسلة الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، 2019، ص6.
12. عبد الغفار، *السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسورية وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين*. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2015، ص96.
13. عبد الفتاح، فكرت نامق؛ ناصر، كرار أنور. *التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية*. كلية العلوم السياسية جامعة النهدين، العدد 34، 2014، ص4-6.
14. عبد الله، ريبوار عبد الرحيم. *التدخل الروسي في الوضع السوري الراهن*. مجلة القانون والسياسة، العدد (20)، 2006، ص19.
15. العقاب، محمد أحمد. *محددات السياسة الخارجية الروسية حيال سورية*. دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية، 2017، ص34.

16. فتحي، محمد ميسر؛ عبيد، قاسم محمد. الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية الأزمة السورية والأوكرانية انموذجاً. بمجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، المجلد والعدد 43-44، 2016، ص 83-84
17. كاظم، علي مراد؛ مهدي؛ حيدر حمزة. الفاعلون في الأزمة الدولية المعاصرة الأزمة السورية انموذجاً - بحث - مجلة الكلية الإسلامية الجامعة- العدد 45- جامعة كربلاء-مركز الدراسات الاستراتيجية -2018 ص572
18. اللجنة السورية الروسية المشتركة توقع على البروتوكول الختامي واتفاقية التسهيلات الجمركية-الموقع الالكتروني للوكالة العربية السورية للأنباء <https://www.sana.sy/?p=1078767> 25/12/2019
19. لوصيف، السعيد. جيولوجيا السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية: نحو فهم واقعية روسيا المشروطة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بאתة 1.
20. مدني، مايسة محمد. - التدخل الروسي في الأزمة السورية- مجلة كلية لاقتصاد العلمية - العدد الرابع -2004.
21. مسعودي، بحر الزين. الأزمة السورية في السياسة الخارجية الروسية والتركية. رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مباح ورقلة، 2019، ص 34-35.
22. يعقوب، مريم موسى رياض. تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية الامريكية. المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص 29.

#### المراجع الأجنبية:

1. Bartz, L. *Russian-Syrian Relations: Past and Present* – article- the journal of global affair – 2016- page 2
2. Didier, B. *The Syrian Conflict and Russia's Search for Regional Hegemony in a Contested Middle East Implications for the Euro-Atlantic Community*. Master thesis - EU diplomacy papers, college of Europe Belgium, 2017, p: 6-7.
3. Ermolaeva, O. *An Analysis of Identity-based and Security oriented Russian Foreign Policy in Relation to Syria*. doctorate thesis, The Middlesex University, School of Law, 2016, p: 58-60.
4. Kreutz, Anderj. *Syria: Russia's best asset in the middle east*- Article- Russia NIS research Center-Paris,2010, P: 9.
5. Kuri, Marta Tawil. - *L'adaptation de la politique de puissance de la Syrie à la lumière de ses rapports avec la Russie*. Études internationales- Volume 41, Number 2- 2010- page 190).
6. Nassan, M. *From Intricate Conflict to Elusive Stability*. MASTER THESIS, Wien university- Vienna, 2018, p: 28.
7. Raksorn, Waraporn. *the role of Russia China Iran and their foreign policies towards Syria on the Arab Spring*-Master thesis- Thammasat University-2015- page49-54

#### المواقع الإلكترونية:

1. <https://www.securitycouncilreport.org/un-documents/syria>.